http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

المتقاعدون.. انتظرنا كثيراً والنتيجة خيبة أمل!!

الجمعيــة الانســانية: قوانــين التقاعــد لم تنصــفنا أبداً

كان ابو علي جذلا، وتكاد الارض لا تسعه من فرط سعادته، لما سمع بان هناك زيادة مجزية في رواتب المتقاعدين، وفي غمرة نشوته بهذا النبأ تبرع بدفع تكاليف اقداح الشاي التي ارتشفها مرتادو المقهى الذي اتخذ له فيها مقعدا، ثمانية الاف دينار عدا ونقدا.

ابو علي هذا، امضى من عمره اثنتين وثلاثين سنة موظفا في شركة الزيوت النباتية التابعة لوزارة الصناعة، واحيل على التقاعد قبل ثمانية اعوام لبلوغه السن القانونية، هذا الخبر اثلج صدره كما زعم لي، فراح يحسب راتبه التقاعدي الذي سيتقاضاه بعد الزيادة المتوقعة، فتصور انه سيصل الى ٤٥٠ الف دينار، اذا ما كانت نسبة الزيادة ١٠٠ ٪ فراتبه الحالي هو ٢٢٥ الف دينار، ضحك لما ظن في احد تخيلاته بان الراتب الموعود سيتجاوز ال ٦٠٠ الف دينار اذا ما كانت الزيادة قد بلغت نسبة ١٥٠ ٪، وبعد ان غادر المقهى متوجها الى منزله الذي دخله وهو مفعم بالفرح والسرور فالتقى ام علي مبتسما وبشرها بان مجلس النواب الموقر قد شرع قانونا يقضي بزيادة رواتب المتقاعدين ورفع الحيف عنهم.

سلع الجمعية

بغداد/ شاكر المياح
تصوير- مهدي الخالدي

ولما كانت موجة الفرح طاغية، طبخت ام علي (تمن وقيمة) ووزعته على جاراتها، وفي مساء اليوم ذاته، كان المشهد مختلفا، فقد تلاشت موجات الفرح الغامرة، بعدما اعلن عن مقدار الزيادة التي كانت مقطوعة ومحددة ب ٧٠ الف دينار، وبهذا اطيح بكل احلام واماني صديقي ابو علي، الذي صب جام غضبه على مجلس النواب ووزارة المالية والهيئة العامة للمتقاعدين، وحتى على من ارتاد المقهى في ذلك اليوم، وعد الثمانية الاف دينار التي دفعها لصاحب المقهى خسارة مالية وسلوكا غبيا منه.

متقاعدو دائرة النخوة المغضوب عليهم مرتين

ابو سلام جار وصديق لي، كان ضابطا مهندسا في القوة الجوية العراقية برتبة رائد يوم احيل على التقاعد مع مجموعة كبيرة من الضباط في عام ١٩٩١ في اعقاب غزو دولة الكويت وانسحاب القطعات العسكرية منها تحت تسمية (المغضوب عليهم)، وهم من المشكوك في ولائهم لسلطة النظام السابق، وفي عام ١٩٩٨ اعيد مثله مثل الكثير من الضباط المتقاعدين اجباريا الى الخدمة العسكرية تحت مسمى (دائرة يوم النخوة)، بعدما ازداد تدفق الضباط المتقاعدين والتحاقهم بصفوف المعارضة العراقية في الخارج، ليجرى لهم التعداد العسكري شهريا في المصارف التي يتسلمون منها رواتبهم.

ابو سلام كان مستغرقا في الضحك لما قال لي متهكما (يمكن الجماعة يحسبوننا صداميين). قلت له: من هم الجماعة؟.

قال: البرلمانيون والسياسيون وبعض اعضاء السلطة التنفيذية، والا بماذا تفسر ضآلة راتبي البالغ ٢٤٨ الف دينار شهريا بعد خدمة وظيفية عسكرية تجاوزت ٢٧ سنة اذا استثنينا مضاعفة خدمة الحركات الفعلية التي كانت تحتسب للاغراض التقاعدية بحسب قانون الخدمة والتقاعد العسكري، ومثلنا الضباط القادة المنسوبون الى دائرة المحاربين، في الوقت الذي يتسلم العريف المتقاعد راتبا اعلى من راتبي ببضعة الاف من الدنانير؟.

وبحسب السبعين ألف دينار، الزيادة المخيبة للامال اضحى راتبي التقاعدي ٣١٨ الف دينار، اي باجر يومي قدره عشرة الاف دينار، وهو الاجر الذي يتقاضاه عامل التنظيف في امانة بغداد بغض النظر عن سنوات الخدمة والعمر واستحقاقات الدرجة الوظيفية ومستواها ونوعها وهذا يتضح جليا كوننا اول مجموعة من منتسبي الجيش العراقي السابق جرت إحالتنا على التقاعد بعد التغيير والاطاحة بالنظام السابق.

بين اروقة الجمعية الانسانية للمتقاعدين

في مقر الجمعية الانسانية للمتقاعدين التقت (المدى) رئيس مجلس الادارة فيها (عبد الرضا شياع الحفاظي) الذي قال: هموم المتقاعدين كثيرة ومتشعبة، ومعاناتهم تكمن بالاساس في عدم نيلهم استحقاقاتهم القانونية رغم مضي هذه المدة الطويلة، بمعنى انه لم يحصل المتقاعد العراقي على استحقاقه بموجب قوانين التقاعد النافذة، وخاصة اولئك المحالين على التقاعد والذين يطلق عليهم اسم (المتقاعدون القدامى)، حيث ان المشرع حينما سن قانون التقاعد الموحد ذا الرقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ لم ينصف هذه الشريحة من المتقاعدين وهم الكثرة الكاثرة منهم، اذ اصدر جدولا ملحقا بالقانون عده هو الاساس ولم يطبق عليهم ما تبقى من مواد القانون، وبموجب هذا الجدول تم تقسيم المتقاعدين على ست درجات التي لا تتناسب مع استحقاقاتهم القانونية، والمطالبة الان تنصب على الغاء هذا الجدول الملحق بالقانون واصدار تعديل للمادة ٧ من القانون والتي تنص على احتساب الراتب التقاعدي بنسبة تراكمية قدرها ٢،٥ ٪ في خمس حالات فقط: إذا كان عمره في تاريخ الاحالة لا يقل عن ٦٠ سنة،وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٢٥ سنة، واذا كان عمره عند الاحالة لا يقل عن ٥٥ سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٣٠ سنة، واذا كان محالا على التقاعد لاسباب صحية، واذا توفي اثناء الخدمة، واذا كان عمر العسكري او المنتسب لقوى الامن بتاريخ احالتهما على التقاعد لا يقل عن ٥٠ سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٢٠ سنة، هذه الحالات الخمس منحها القانون نسبة تراكمية ٢،٥ ٪ لكل سنة من سنوات الخدمة، اما الحالات الاخرى فقد منحها القانون نسبة تراكمية قدرها ٢٪عن كل سنة، هذا معناه ان من لديه خدمة ٢٥ سنة فلا يستحق سوى ٥٠ ٪ من راتبه الذي كان يتقاضاه في سنوت خدمته، وهذا فيه اجحاف كبير، المقترح الذي قدمناه الى مجلس النواب والهيئة الوطنية للتقاعد والى وزارة المالية، يتضمن تعديل المادة ٧ وجعلها كالاتي: (يستحق المتقاعد المحال على التقاعد وله خدمة تقاعدية ١٥ سنة نسبة ٥٥ ٪ من الراتب، وتزاد النسبة ٢ ٪ عن كل سنة اضافية، وهذا يعني ان المتقاعد الذي لديه خدمة ٢٥ سنة فانه يستحق ٧٥ ٪ من راتبه الشهري قبل الاحالة ومن دون مخصصات بدلا من ال ٥٠ ٪ المطبقة في الوقت الراهن، وبالتالي سنصل الى نسبة ٨٠ ٪ من الراتب اذا كانت مدة خدمة المتقاعد ٢٨ سنة صعودا، وبهذا نكون قد ازلنا الفوارق والتمايز بين المتقاعدين القدامى والجدد، وهي خطوة ضرورية لرفع الحيف عن المتقاعدين.

محاسب متقاعد

ياسر يوسف

عبد القدوس عبد الصمد

ما الفرق بين المتقاعد القديم والمتقاعد الجديد؟

هذه الاشكالية سببها المشرع عندما طبق نصوص قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ على المحالين على التقاعد بعد تاريخ نفاذ القانون الذي صدر في ١٧ كانون الثاني عام ٢٠٠٦، والتعديل الذي الحق به فيما بعد رقم ٦٩ صدر في عام ٢٠٠٧، ميز بين المتقاعدين القدامى والجدد، لانه طبق على المحالين بعد ذلك التاريخ سواء كانوا مدنيين او عسكريين وقوى الامن الداخلي، اما المحالون على التقاعد قبل نفاذ القانون، فيطبق عليهم الجدول الملحق به، هذا الجدول هو سبب الاشكالية التي لا تحل الا بتعديل المادة ٧ على وفق ما اسلفت وشمول جميع المتقاعدين بالتعديل فنكون بذلك قد حققنا مبدأ المساواة بين المتقاعدين والغينا التمايز بينهم ونكون ايضا قد طبقنا المادة ١٤ من الدستور التي تنص على ان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات.

قانون الخدمة والتقاعد العسكري الذي تمت المصادقة عليه هل يشمل المتقاعدين العسكريين القدماء؟.

قانون الخدمة والتقاعد العسكري ذو الرقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والذي لم ينشر بعد في جريدة الوقائع العراقية، اعطى للمتقاعدين العسكريين وبموجب المادة ٥٣ من القانون التي تنص على ان: (تحتسب الحقوق التقاعدية الراتب التقاعدي والمكافأة التقاعدية بديلا للراتب التقاعدي للعسكري او خلفه وفقا لاحكام قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦)، وبهذا فقد اعطى للمتقاعدين العسكريين القدامى والجدد الراتب نفسه اي ٨٠ ٪، ولكن تطبق عليهم احكام قانون التقاعد الموحد، اي ان العسكري المحال على التقاعد يستحق ٨٠ ٪ من راتبه اذا كانت خدمته قد بلغت ٣٢ سنة.

رواتب المتقاعدين والتضخم

الخدمة التقاعدية لاي موظف مدني او عسكري هي ٢٥ سنة فكيف اضحت ٣٢ سنة؟.

هذا في السابق عندما كانت تطبق احكام قانون الخدمة والتقاعد العسكري ذي الرقم ١ لسنة ١٩٧٥ ، وقانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم ١ لسنة ١٩٧٨، الان تم الغائهما وصدر قانون بديل هو القانون الموحد. وهنا سينخفض الراتب التقاعدي للعسكري ٢،٥ ٪عن كل سنة دون ال ٣٢ سنة.

هل القانون رقم ٣ انصف العسكريين المتقاعدين؟

عند دراستنا لاحكام هذا القانون وجدنا فيه انصافا للعسكريين المتقاعدين اذ ساوى بينهم وقطعا سيعمل به حالما ينشر في الجريدة الرسمية. وباعتقادي هو خطوة للامام لانه حل الاشكالية التي لا تزال موجودة في قانون التقاعد الموحد الذي لم يشمل الشرطة ولا قوى الامن الداخلي ومن الضروري ان يكون لهم قانون تقاعد خاص بهذه الشريحة من موظفي الدولة، ونحن نطالب بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٠ والتي تنص: (لمجلس الوزراء باقتراح من وزير المالية الموافقة على ما يأتي: زيادة الرواتب التقاعدية وكذلك رواتب المحالين على التقاعد كلما زادت نسبة التضخم السنوية)، هذه الصيغة جوازية وليست ملزمة ويجب ان تكون بهذه الصيغة (على مجلس الوزراء زيادة الرواتب التقاعدية كلما زادت نسبة التضخم وبما يتناسب مع هذه النسبة وبشكل سنوي، اي في بداية كل سنة تحدد وزارة التخطيط نسبة التضخم وعلى مجلس الوزراء ووزارة المالية ان تزيد الرواتب التقاعدية بنسبة التضخم نفسها.

المسألة الاخرى تعنى بالمحالين على التقاعد لاسباب صحية، اغلب هؤلاء خدمتهم قليلة واحيلوا على التقاعد ليس بحسب رغبتهم، بل نتيجة ظروفهم الصحية وعليه يجب رفع خدمتهم ومساواتهم مع اقرانهم الذين اكملوا ٢٥ سنة خدمة تقاعدية لانصافهم ومراعاة ظروفهم الصحية والعائلية.

المتقاعدون ومخصصات الزوجية والاطفال

ويستكمل الحفاظي حديثه فيقول: نسعى لشمول المتقاعدين بمخصصات الزوجية والاطفال، وبحسب المادة ١٤ من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ منح الموظف مخصصات مقطوعة لاعالة الزوجة قدرها خمسون الف دينار ولاولاد المستمرين بالدراسة والقاصرين مخصصات قدرها عشرة الاف دينار لكل منهم ولحد الولد الرابع، ومن هنا فان هذه المادة يفترض ان تشمل المتقاعدين ايضا، لان المتقاعد قد اكمل خدمته الوظيفية، في حين ان الموظف المستمر ربما لديه خدمة سنة واحدة وهذا ليس عدلا، واذا ما اجرينا مقارنة بين رواتب المتقاعدين العراقيين مع اقرانهم في دول الجوار سنجد ان رواتب المتقاعدين العراقيين متدنية جدا مع اختلاف الاوضاع الاقتصادية والمعيشية ونأمل مستقبلا اذا ما تحسن الوضع الاقتصادي ان يعاد النظر في مستويات رواتب المتقاعدين الذين خدموا الدولة والمجتمع لسنين طويلة.

هموم المفصولين السياسيين المتقاعدين

المتقاعد عبد القدوس عبد الرحمن حمودي قال: كنت بوظيفة معاون مهندس زراعي في وقاية المزروعات، كنت مفصولا سياسيا ثم اعدت الى الخدمة بعد سقوط النظام الديكتاتوري، ولما بلغت السن القانوني مع خدمة تربو على ٣٦ سنة احلت على التقاعد، وبعد شهر من الاحالة راجعت هيئة التقاعد مرارا وتكرارا واخيرا حصلت على هوية المفصولين السياسيين، ثم راجعت الهيئة ثانية غير اني فوجئت بصرف اربعة رواتب في حين ان استحقاقي القانوني هو عشرون راتبا، ولما سألت عن الاسباب اجابوني بان التقادم الزمني صار سنة واحدة بعدما كان لمدة خمس سنوات، اضف الى ذلك التوقيفات التقاعدية التي من المفروض ان تحتسب على آخر راتب تقاضيته قبل فصلي من الخدمة بسبب مواقفي السياسية، ولما احلت على التقاعد احتسبت هذه التوقيفات على اساس آخر راتب تقاضيته قبل احالتي على التقاعد، وعلى وفق هذه الحسابات المجحفة ترتبت بذمتي ديون بلغت اكثر من ١١ مليون دينار، والآن يستقطع ثلث راتبي لايفاء هذه الديون، بمعنى اني استلم راتبا قدره ٤٥٦الف دينار من اصل ٨٦٠ الف دينار، هذه معاناة جميع المفصولين السياسيين المحالين على التقاعد وهم شريحة لا يستهان بها، ناهيك عن ان اغلب المتقاعدين لا يملكون سكنا لعائلاتهم، ولا قطع اراض سكنية وتدني رواتبهم التقاعدية واناشد وزارة المالية وهيئة التقاعد الوطنية إعادة النظر بجميع استحقاقاتهم وانصافهم، ويسترسل:

عندما كنت ادرس في المانيا وجدت ان المتقاعدين يحظون بميزات كثيرة كالرعاية الصحية والنفسية، وسكن لائق وتنظم لهم سفرات ترفيهية وبشكل دوري وعلى نفقة الدولة وكذلك وجود منتديات خاصة بهم في جميع المدن الالمانية وحينما اقارن بين المتقاعدين الالمان والعراقيين اشعر بخيبة امل كبيرة وباحباط شديد، واكرر مناشدتي جميع المسؤولين والدوائر المعنية بضرورة الاهتمام بالجانب الانساني للمتقاعدين العراقيين.

المتقاعد ياسر يوسف جميل كان يشغل وظيفة مدقق حسابات في الشركة العامة للمقاولات الانشائية قال: بلغت خدمتي التقاعدية ٢٣ سنة احلت على التقاعد في عام ١٩٩٨، وراتبي الحالي مع الزيادة الفقيرة يبلغ ٢٦٥ الف دينار، وكما ترى هو راتب بائس جدا لا يتناسب مع المستوى المعيشي للمواطن العراقي، فهو بالكاد يكفيني انا وعائلتي لاسبوعين او ادنى، هذا عدا ايجار البيت البالغ ٣٠٠ الف دينار شهريا، ومعاناتي لا تختلف عن معاناة جميع المتقاعدين العراقيين.

مندوب المدى مع رئيس الجمعية

بسبب موقع المطار داخل المدينة

تــخــوفــات مــن حـــدوث كــارثــة طـــيران في المــوصــل

الموصل/نوزت شمدين

«مع إعادة افتتاحه، وبدئه باستقبال وتوديع الرحلات المدنية، بات مطار الموصل، يشكل خطراً حقيقياً على مدينة الموصل». بهذه الكلمات حذر مصدر في مطار الموصل، في حديث للمدى(فضل عدم ذكر اسمه)، من تزايد احتمال وقوع كارثة طيران، سيما وان الوحدات السكنية في منطقة الطيران وسط المدينة ملاصقة تماماً للمطار الذي هو مصمم بالأساس ليكون مطاراً عسكرياً، وكان يطلق عليه قبل عام ٢٠٠٣(قاعدة فرناس الجوية).

وأشار الى وجود عيوب كثيرة فيه، وأهمها طول المدرج البالغ(٢٨٠٠متر)، وهو قصير بالنسبة الى مدارج المطارات المدنية المتعارف عليها، والتي تتراوح بين (٣٥٠٠-٤٥٠٠متر) فأكثر، ولايمكن توسيع المدرج للموقع الحرج للمطار، فمن ناحيته الجنوبية توجد تلة(البوسيف)، ومن جهته الشمالية يوجد حي الطيران السكني، وأي توسيع سيجعل المطار قريبا من مركز المدينة، وحتى في وضعه الحالي لو وقع اي حادث سيكون كارثياً بمعنى الكلمة.

المطار الوحيد الذي لايعامل باستقلالية مثل بقية مطارات العراق، ولا توجد اي مبالغ مرصودة له، باستثناء رواتب الموظفين، وسلفة مشتريات لاتغطي شيئاً، ومع ذلك كنا نحتاج الى اشهر من اجل الحصول عليها بالمخاطبات والكتب والطلبات.

ويضيف الاداري:اعتبار المطار شعبة وليس قسماً حرم الكثير من الموظفين من مخصصات المنصب، إضافة إلى أنهم لم يحصلوا على اي ايفاد للأنخراط بأي دورة اختصاصية او تأهيلية، اسوة بزملائهم منتسبي مطاري بغداد والبصرة.

وأشار الى ان ادارة المطار طالبت من مجلس محافظة نينوى، بجعل حصة للمطار من ميزانية تنمية الاقاليم، لسد الثغرات الفنية والتشغيلية فيه.

مطار الموصل، استقبل مؤخرا رحلات جوية، قادمة من عدة بلدان من بينها الامارات العربية المتحدة وتركيا، وودع رحلات كان اهمها للحجاج الى السعودية سواءً في موسم الحج الماضي، أو في رحلات العمرة، وقد ادى ذلك الى ارتياح كبير لدى المواطنين في نينوى، واغلق المطار امام حركة الملاحة الجوية، مرة واحدة خلال الفترة الماضية، واعيد افتتاحه مجددا بعد ايام، دون معرفة سبب الإغلاق الذي لم يعلن عنه.

الفنيون يؤكدون ان الارتفاعات المسموح بها للطائرات المدنية العراقية هي(من ٣٠٠٠٠ قدم فما فوق)، وللمشترك(عراقية وامريكية هي من ١٥٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ قدم)، و لطيران الجيش الامريكي(من صفر الى ١٥٠٠٠ قدم).

والفنيون ايضاً يشيرون إلى صغر بناية المطار الرئيسية، ولا تتحمل تواجد مسافرين لأكثر من طائرة واحدة، كما أن أحد ابراج المراقبة والذي كلف بناؤه(١١) مليون دولار، مهجور لعدم الاستعمال، وهو بحاجة الى صيانة، كما لايوجد كادر للبرج، والذي يحتاج الى(١٠) مراقبين جويين، و(٢٤) مهندساً فنياً، (٥)عمال، والموجود الفعلي هو اقل من ذلك بكثير.

وفي كتاب موجه من ادارة مطار الموصل الى مجلس محافظة نينوى(نحتفظ بنسخة منه)، تم تأكيد جميع ما اوردته لنا المصادر خصوصاً المتعلقة منها بمخاطر وجود المطار ملاصقاً لأحياء سكنية، ويضيف الكتاب، بان صالة التفتيش كانت عبارة عن صالة رياضية، وفيها الكثير من العيوب والنواقص، من التكييف والتأثيث والحمامات، كما توجد سيارة اطفاء واحدة، وسيارتا انقاذ، وان الادارة تحاول اطلاق مبلغ مرصود للمطار من دائرة اسناد ام الربيعين لشراء سيارتي اطفاء اخرى نوع بافلو، وانها على وشك توقيع عقد الشراء مع الشركة العامة لاستيراد وتجارة السيارات.

ويشير الكتاب ايضاً الى ان كادر الاطفاء الموجود الحالي هو خمسة فقط،أربعة رجال إطفاء مع سائق. ومن الممكن الاستعانة باطفاء الدفاع المدني والايعاز لهم بتأمين سيارتي اطفاء مع كادرهما كتنسيب كما حدث في رحلات الحجاج وبصورة مؤقتة لحين سد النقص.

وأكدت ادارة المطار لمجلس المحافظة، احتياجات عدة لتسهيل العمل في المطار: ومنها المساعدة في جعل عملية وصول المسافر الى المطار وخروجه منها سلسا بلا تعقيد او مصاعب، مع مراعاة الجانب الامني.

وان المطار بحاجة الى عدة حافلات لنقل الموظفين، احدهم داخل المطار، واثنان خارجه، وكذلك توفير(كانسة)للمدرج، ورافعة (كرين)بحمولة كبيرة للأنقاذ، ورافعة شوكية، وكذلك دائرة للأنواء الجوية(بناية مع كادر واجهزة متخصصة)، وتوفير انارة اضطرارية في حال انقطاع الكهرباء، وتهيأت ميزانية تشغيلية للمطار، وادامة اجهزة الهبوط(ILS)، وكذلك ادامة المرشدات الجوية اللاسلكية(VOR، DMA)، حيث لاتوجد ادامة لها، لكونها مع اجهزة الهبوط، داخل قاعدة الجيش الامريكي في المطار.

وكذلك ضرورة نشر بيانات مطار الموصل، في دليل الطيران العراقي(AIP)، وكذلك اكمال الخرائط الجوية اللازمة لتشغيل المطار، وتفعيل شبكة الانترنيت المتوقفة منذ عام، وتقوية شبكة الهاتف النقال.

ويذكر ان مطاراً دولياً كان مقترحاً إنشاؤه في منطقة(السحاجي) جنوب الموصل في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، لكن لم ير النور، وان من ضمن المشاريع التي تعرضها هيئة استثمار نينوى، انشاء مطار دولي في الموصل، وهو بحاجة الى تخصيص الارض اللازمة، الكثيرون في الموصل بينهم المحافظ اثيل النجيفي، يعتقدون أن نينوى بحاجة الى مطار حيوي، لأنها واجهة المدينة، وسيسهم كثيراً في دعم حركة الاعمار والاستثمار فيها، ووتصريحات عدة صدرت من مبنى المحافظة ومجلس المحافظة بهذا الخصوص.

مطار الموصل